

دور لجان المراجعة في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية

إعداد الطالب:

وفاء علي الشهري

إشراف:

د. أسماء أبو عنزة

العام الدراسي:

2023

الفهرس

3.....	مقدمة
5.....	مشكلة الدراسة:
5.....	أهمية الدراسة:
6.....	أهداف الدراسة:
6.....	تساؤلات الدراسة:
7.....	فروض الدراسة:
7.....	الدراسات السابقة:
17.....	المنطلقات النظرية للدراسة:
25.....	المنهجية وطرق البحث:
25.....	أدوات الدراسة:
25.....	حدود الدراسة:
26.....	المراجع:

مقدمة

شهد النشاط البنكي منذ أواخر القرن الماضي تغييرا كبيرا نتيجة التطور والتنوع الكبيرين في المنتجات البنكية بالإضافة إلى التوسع الأكبر في هذه المنتجات حيث أصبحت البنوك تقدم خدمات في مختلف دول العالم، وكذلك التطور في استخدام الوسائل الإلكترونية والمعلوماتية مما أدى إلى زيادة الخدمات المقدمة من قبل البنك وتنوعها، وزيادة تعقيد عملياتها في سوق يتسم بالمنافسة والمخاطرة (السهلي، 2009).

كما تلعب المصارف دورا هاما في اقتصاديات الدول، لما لها من تأثير على القطاع المالي برمته وكذا المتعاملين مع هذا القطاع وبالتالي الاقتصاد ككل، لذا فمن الضروري المحافظة على السلامة المصرفية وسلامة النظام المصرفي ككل، وبالتالي أصبحت عملية إدارة المخاطر في المصارف من المسائل التي حظيت باهتمام كبير، ومنه أصبح تسيير المصرف يقتضي معرفة وتشخيص المخاطر ومعرفة أسبابها وكيفية معالجتها. ويعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تعرضا للمخاطر بسبب التطورات المستمرة التي يشهدها هذا القطاع، وتعرض البنوك للمخاطر بدرجات مختلفة ويختلف أثرها على البنك باختلاف الطرق المتبعة للتحوط منها (بوزيان، 2015).

غير أن التطورات المستمرة التي حدثت على هذا القطاع، ودرجة انفتاح الأسواق على بعضها بعد ظهور العولمة، ودرجة التقدم التكنولوجي التي بلغها القطاع المصرفي، جعلت منه القطاع الأكثر عرضة للمخاطر، مما جعل هذه الأخيرة تشكل تحديا كبيرا بالنسبة للبنوك التجارية، كما أن البنوك لا تستطيع تجنب المخاطر التي تعترض نشاطها بشكل تام لأن ذلك أمر مستحيل بالإضافة إلى أن البنك تزداد عوائده عند زيادة المخاطر، مما دفع بمديري البنوك والسلطات المصرفية إلى البحث عن السبل التي تمكن من تخفيض الآثار السلبية لها، ومن هنا ظهرت إدارة المخاطر التي أصبحت تلعب دورا رئيسيا في نشاط البنوك، حيث خصصت هذه الأخيرة إدارة مهمتها السيطرة على المخاطر عند مستوى مقبول بما يحقق أعلى عائد، بل وأن تحقيق البنك الأداء جيد أصبح مقترنا بمستوى المخاطر التي يتحملها البنك (السهلي، 2009).

لذلك أصبحت البنوك تتشغل بتحديد المخاطر المحيطة بها وتقييمها ومعالجتها، والمقصود بالمخاطر احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة، فلذلك يجب على البنوك أن تقوم بإدارة هذه المخاطر والتحكم فيها، فتحديد المخاطر البنكية وتقييمها ومعالجتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح البنك وتحقيق

أهدافه ويجب أن تدار هذه المخاطر بطريقة صحيحة، حيث أنه في حالة عدم إدارة هذه المخاطر بشكل جيد قد يؤدي إلى تقليص الأرباح والفشل في تحقيق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية، ويقصد بإدارة المخاطر استخدام الإدارة لسياسات وإجراءات لتحديد المخاطر، تحليلها وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل من آثارها (باشي وغالي، 2015).

نتيجة لكل هذا عملت البنوك على الاهتمام بوجود نظام رقابة داخلية فعال والذي يسمح بمواجهة مختلف المخاطر بالإضافة إلى دعمه بوظيفتي المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، حيث أن المراجع الداخلي يعمل على تقديم تأكيد موضوعي لمجلس الإدارة حول فعالية عمليات إدارة المخاطر والتأكد من أن مخاطر البنك يتم إدارتها بشكل ملائم، في حين أن المراجع الخارجي يقوم بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية والتأكد من مدى قدرته على مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها، كما يقوم بالإفصاح عن نتيجة هذا التقييم في تقريره عن القوائم المالية أو في تقرير مستقل (السهلي، 2009).

من خلال ما سبق يتضح أهمية وضرة وجود خدمات المراجعة الداخلية والخارجية في البنك، ليس هذا فحسب بل لابد من تنسيق جهود الوظيفتين والتكامل بينهما أثناء تنفيذهما لمهامهما، لما في ذلك من دور كبير في تحقيقهما لأهدافهما بجودة عالية، وحسن تسيير البنك وبالتالي نجاحه في تحقيقه لأهدافه. نتيجة لكل هذا وبالإضافة إلى تزايد الانهيارات المالية في كبرى المؤسسات العالمية اتجهت البنوك إلى البحث عن آليات جديدة للإشراف على الرقابة عليها، والعمل مع الآليات الخارجية قصد تحسين الرقابة والتأكد منها، وتعد لجان المراجعة من بين أهم هذه الآليات التي تلعب دورا مهما في علاقتها مع المراجعة الداخلية والخارجية (باشي وغالي، 2015).

وقد أخذ مفهوم لجان المراجعة أهمية كبيرة خاصة بعد الانهيارات المالية في بداية القرن الحالي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم إصدار قانون Sarbanes-Oxley في يوليو 2002، الذي أوصى جميع المؤسسات بتشكيل لجان المراجعة، وذلك نظرا للدور الهام الذي تلعبه في اكتشاف وتقليل المخاطر والتي بدورها تعمل على تفادي حدوث الانهيارات المالية في المستقبل. وتتكون لجان المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين الذين يجب أن تتوفر لديهم الخبرة في الشؤون المالية والمحاسبية، وتقوم بالعديد من المهام والواجبات ويأمل منها أن تقدم خدمات نوعية في تعزيز فعالية وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية، وتحسين نظام الرقابة الداخلية (باشي وغالي، 2015).

مشكلة الدراسة:

يعد موضوع ادارة المخاطر من الموضوعات التي استحوذت على اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية، وذلك لما شهدته الصناعة المالية والمصرفية من مشكلات وأزمات مالية أدت الى إعسار أو إفلاس العديد منها، كما ان تزايد العولمة المالية والمصرفية وتشابك المؤسسات المصرفية مع بعضها بدرجة كبيرة وانخراطها في الأسواق المالية، كل هذه الاسباب أدت بالنتيجة الى زيادة المخاطر المالية، كما أن لجان المراجعة يمكن ان تلعب دور حاسم في تفعيل إدارة المخاطر، وذلك من خلال تحسين نظام الرقابة الداخلية وكذا تعزيز فعالية المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية بشكل يسمح بتحقيق الجودة في عملية المراجعة وإدارة المخاطر.

لذا تقودنا المعطيات السابقة إلى طرح السؤال الجوهرى التالي: كيف يمكن للجان المراجعة أن تساهم في تفعيل إدارة المخاطر على مستوى البنوك التجارية في لمملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية هذا البحث من منطلق تزايد المخاطر التي تتعرض لها البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية في المملكة بصفة خاصة، والدور الذي يمكن أن تؤديه لجان المراجعة في تفعيل إدارتها، وذلك من خلال تحسين نظام الرقابة الداخلية وكذا تعزيز فعالية المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية بشكل يسمح بتحقيق الجودة في عملية المراجعة وإدارة المخاطر.

وتكمن أهمية البحث في حداثة الموضوع المراد دراسته، حيث تجدر الإشارة الى قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دور لجان المراجعة في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية، لذا تكمن أهمية البحث في سد الفجوة في ندرة الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

للبحث الحالي هدف رئيس وهو " التعرف على واقع لجان المراجعة ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية" ويتفرع الى الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على مفهوم إدارة المخاطر وإبراز أهميته في البنوك.
- توضيح دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر بالبنوك.
- التعرف على واقع إدارة المخاطر في البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية.
- التعرف على واقع لجان المراجعة في البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية.
- دراسة الأدوار التي تؤديها لجان المراجعة في تفعيل إدارة المخاطر على مستوى البنوك التجاري بالمملكة العربية السعودية.
- معرفة ما إذا كان هناك تباين في اتجاهات إجابات عينة الدراسة حول دور لجان المراجعة في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية يعزى للمتغيرات الشخصية.

تساؤلات الدراسة

من خلال إشكالية البحث السابقة وأهميته يمكن صيغة السؤال الرئيس للبحث " كيف يمكن للجان المراجعة أن تساهم في تفعيل إدارة المخاطر على مستوى البنوك التجارية في لمملكة العربية السعودية؟ من خلال الإشكالية الرئيسية تنبثق الأسئلة التالية:

- ما هي الأدوار التي تؤديها لجان المراجعة في البنوك؟
- ما هو واقع إدارة المخاطر في البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية؟
- ما هو واقع لجان المراجعة في البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية؟
- ما هي الأدوار التي تؤديها لجان المراجعة في تفعيل إدارة المخاطر على مستوى البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية؟
- هل يوجد تباين في اتجاهات إجابات عينة الدراسة حول دور لجان المراجعة في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية يعزى للمتغيرات الشخصية.

فروض الدراسة:

- من أجل القيام بهذا البحث، تم وضع الفرضيات التالية كإجابات مسبقة عن الأسئلة المطروحة
- لجان المراجعة في البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية تؤدي دوراً هاماً في تفعيل إدارة المخاطر من خلال الأنشطة التي تقوم بها.
- لا توجد لجان المراجعة في جميع البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية، كما توجد نقائص في تنظيمها على مستوى بعض البنوك.
- يوجد تباين في اتجاهات إجابات عينة الدراسة حول دور لجان المراجعة في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية يعزى للمتغيرات الشخصية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (اليحيى، صالح بن عبد العزيز، 2019). دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر (دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في الشركات المساهمة السعودية والمتمثلة في منهجية مدخل المراجعة الداخلية على أساس الخطر، متطلبات مدخل المراجعة الداخلية على أساس الخطر، مراحل وإجراءات مدخل المراجعة الداخلية على أساس الخطر، إمكانية تحسين فعالية أداء الإدارة الشاملة للمخاطر، وتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتصميم (استبانة الكترونية) للإجابة على أسئلة البحث ذات العلاقة، وقام الباحث بتطبيق الدراسة على فئة واحدة وهم المراجعين الداخليين بإدارات وأقسام المراجعة الداخلية في الشركات السعودية المساهمة وبلغ حجم العينة (107) مستجيب من أصل (140) استبانة موزعة بنسبة بلغت (76%) وقد تم التوزيع إما ورقياً عن طريق الذهاب إلى مقر الشركة، أو إلكترونياً عن طريق رابط يتم إرساله بالبريد الإلكتروني، أو ببرنامج الواتساب إلى الفئة المستهدفة ويتم تعبئة الاستبانة عن طريق الرابط، واحتوت الاستبانة على (41) عبارة موزعة (5) محاور، واستخدم الباحث برنامج (SPSS) لتحليل البيانات الاحصائية، وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج وكانت على النحو التالي:

أظهرت النتائج أهم العوامل في دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر، ويلاحظ أنه كلما وصلت قيمة المتوسط الحسابي (3.40) أو أكثر وصولاً إلى المتوسط الحسابي (5)، كلما دل ذلك

على زيادة الموافقة من المراجعين الداخليين على دور المراجعة الداخلية، وزيادة انخفاض المتوسط الحسابي عن (3.40) يعني عدم موافقة أفراد العينة من المراجعين الداخليين على دور المراجعة الداخلية، وكانت النتائج مرتبة تنازلياً حسب درجة الأهمية كالتالي:

- دور مراحل وإجراءات المراجعة الداخلية على أساس الخطر في ظل دورها في تفعيل إدارة المخاطر، حصل المحور على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.98) وحصوله على درجة (موافق) وتعتبر موافقة مقبولة نسبياً، ويلاحظ أن جميع العبارات تراوحت درجة الموافقة ما بين (موافق بشدة)، و (موافق) و (محايد).
 - دور متطلبات مدخل المراجعة الداخلية على أساس الخطر في ظل دورها في تفعيل إدارة المخاطر، حصل المحور على متوسط حسابي بلغ (3.98) وحصوله على درجة (موافق).
 - دور منهجية مدخل المراجعة الداخلية على أساس الخطر في ظل دورها في تفعيل إدارة المخاطر، حصل المحور على متوسط حسابي بلغ (3.65) وحصوله على درجة (موافق) وتعتبر موافقة مقبولة نسبياً، ويلاحظ أن جميع العبارات تراوحت درجة الموافقة ما بين (موافق)، و (محايد).
 - دور إمكانية تحسين فعالية أداء الإدارة الشاملة للمخاطر بالاعتماد على مدخل المراجعة الداخلية على أساس الخطر في ظل دورها في تفعيل إدارة المخاطر، حصل المحور على متوسط حسابي بلغ (3.59) وحصوله على درجة (موافق).
- وكانت نتائج الخصائص الشخصية على النحو التالي:
- أن غالبية أفراد عينة البحث (المراجعين الداخليين) هم من فئة الحاصلين على مؤهل البكالوريوس في المحاسبة وبلغت نسبتهم (56.1%).
 - أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من المراجعين الداخليين حيث بلغت نسبتهم (53.3%).
 - أن أغلب أفراد عينة الدراسة خبرتهم في مجال المراجعة الداخلية (5) سنوات فأكثر حيث بلغت نسبتهم (56.1%).
 - أن المستوى التنظيمي لإدارة أو قسم المراجعة الداخلية يرتبط برئيس مجلس الإدارة بنسبة بلغت (70.1%).

2. دراسة (عبد الله وآخرون، 2017). دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية.

تناولت الدراسة دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر. وتمثلت مشكلة الدراسة في كيفية قيام لجان المراجعة في فعالية إدارة المخاطر وذلك من خلال استقلالية، وخبرة وسلطات أعضاء لجان المراجعة. وتكمن أهمية الدراسة من الدور المصرفي في ضبط كافة العمليات والإفصاح عنها بشفافية وبهذا ويعتبر أمراً مفيداً في دعم في والاستقرار تحقيق السلامة في البيانات المالية، يتم ربط العلاقة بين خصائص لجان المراجعة المتمثلة في استقلالية لجان المراجعة، والخبر المالية والمحاسبية لأعضاء لجان المراجعة، ومهام ومسؤوليات لجان المراجعة في إدارة المخاطر.

وهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف منها التعرف على الخصائص التي يتمتع بها أعضاء لجان المراجعة وتحليل المقومات الأساسية التي ينطوي عليها مفهوم تلك اللجان والتعرف على مدى الالتزام أعضاء لجان المراجعة في المصارف بتطبيق المهام والمسؤوليات المنصوص عليها في اللوائح والتعليمات وأعتمد الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي والتحليلي واستخدمت الدراسة استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة.

وتم اختبار صحة الفرضيات التالية: الفرضية الأولى: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجان المراجعة وإدارة المخاطر". الفرضية الثانية: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المهنية لأعضاء لجان المراجعة وإدارة المخاطر". الفرضية الثالثة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهام ومسؤوليات لجان المراجعة وإدارة المخاطر".

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها تزود لجان المراجعة مجلس الإدارة بتقارير دورية حول المخاطر، وتساعد لجان لمراجعة مجلس الإدارة بتعيين المراجعين الخارجيين وتحديد أتعابهم في فعالية إدارة المخاطر وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة أن يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بمؤهلات وخبرة حتى يتمكنوا من القيام بوظائفهم بكفاءة وفعالية في إدارة المخاطر، وإلزام الشركات بتشكيل لجنة مراجعة لزيادة فعالية إدارة المخاطر.

3. دراسة (حسن، 2016) دور المراجع في تفعيل مدخل المراجعة علي أساس المخاطر في القطاع المصرفي: مع دراسة تطبيقية.

هدفت الدراسة لمعرفة العوامل التي تزيد من فعالية المراجع عند تحديد المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وما يجب على المراجع أن يفعله لتخفيف من حدة هذه المخاطر عند اتباع منهج المراجعة على أساس المخاطر لتفادي المصارف للخسائر الكبيرة التي قد تصل إلى حقوق الملاك ومدى التوأم البنوك بقواعد الحوكمة في القطاع المصرفي، فقد تناول دور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر وكذلك دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر.

ولقد أوضحت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل المراجعة على أساس المخاطر وتفعيل دور المراجع الخارجي وكذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل المراجعة على أساس المخاطر يساهم في تفعيل آليات الحوكمة، وأن هناك اختلاف بين مدخل المراجعة على أساس المخاطر ومداخل المراجعة الأخرى، باعتبار أن مدخل المراجعة على أساس المخاطر تشتمل على أغلب أنشطة المصرف ويتم التركيز على مناطق الضعف التي تؤثر على أهداف المصرف بين المداخل الأخرى السابقة تتم عملية المراجعة فيها من خلال نظرة مالية ضيقة.

4. دراسة (Thomas et al, 2004). بعنوان "Audit committee Effectiveness in the Banking Industry "

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ومعرفة أهمية وفائدة لجان المراجعة للبنوك التجارية حيث قام البحث بتقييم جوانب محددة تتعلق بالرقابة الداخلية وذلك لتقييم الفائدة من وجود لجان مراجعة للبنوك، وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك التي يتوفر لديها لجان مراجعة لديها رقابة داخلية أكبر من البنوك التي لا يوجد لديها لجان مراجعة، وأن البنوك التي لديها أعضاء لجان مراجعة لديهم خبرة بنكية أو مالية لديها رقابة داخلية أكثر فعالية من البنوك التي ليس لدى أعضاءها هذه الخبرة، ومن أهم توصيات هذه الدراسة ضرورة أن يتوافر في أعضاء لجان المراجعة الفهم والخبرة في طبيعة الصناعة المصرفية حتى تضيف تلك اللجان القيمة للبنوك التجارية وتكون أكثر فعالية في تحقيق الرقابة.

5. دراسة السويطي 2006، بعنوان " تطوير نموذج لدور لجان المراجعة في الشركات المساهمة

العامّة الأردنيّة وتأثيرها في فاعليّة واستقلاليّة التدقيق الخارجيّ "

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج لتعزيز دور لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، من أجل تدعيم فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي، بما يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق وزيادة مصداقية البيانات المنشورة، حتى تعزز ثقة المجتمع المالي في هذه البيانات.

وتم توزيع استبيان على عينة الدراسة المكونة من 230 فرد تشمل المدراء العامون والمدراء الماليون ومدراء المراجعة الداخلية ومكاتب التدقيق للشركات التي شكلت لجان مراجعة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية في قطاعي البنوك وشركات التأمين تقوم بتشكيل لجان مراجعة بنسبة تصل إلى 100، في حين وصلت نسبة شركات الخدمات المدرجة في بورصة عمان التي شكلت لجان مراجعة عام 2005 إلى 85% كما توصلت الدراسة إلى أنه رغم وجود كفاءات ممتازة في بعض أعضاء لجان المراجعة، إلا أنه لا تتوفر في هذه اللجان بشكل عام المتطلبات الأساسية لممارسة دورها بفعالية، وليس لها تأثير مهم في فعالية واستقلالية المراجعة الخارجية.

لذلك خرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها أن تقوم هيئة الأوراق المالية الأردنية والجهات التشريعية بإجراء التعديلات التشريعية اللازمة على القوانين والتعليمات المتعلقة بتشكيل ودور لجان المراجعة، بحيث تتلاءم تلك التشريعات مع النموذج المقترح في البحث حتى يتسنى لتلك اللجان القيام بدورها بكفاءة وفعالية.

6. دراسة تامر (2010) بعنوان: دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الداخلي في البنوك

التجارية"

هدفت هذه الدراسة التحليلية إلى إلقاء الضوء على ماهية لجان المراجعة من حيث تشكيلها وأهدافها والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، ودراسة مدى حاجة البنوك التجارية إلى لجان المراجعة كأداة فعالة في مراقبة السلطات الإدارية بالبنوك التجارية، وتدعيم إدارة المراجعة الداخلية لزيادة وتأكيد مصداقية القوائم والتقارير المالية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- تعد البنوك التجارية مجالا ملائما لتطبيق فكرة تكوين لجان المراجعة لزيادة وتأكيد مصداقية القوائم والتقارير المالية.
- تساعد لجنة المراجعة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياتها القانونية بكفاءة وفاعلية أكبر.
- إن وجود لجنة المراجعة بالبنوك التجارية يعمل على تدعيم استقلال المدقق الداخلي ويساعد في رفع كفاءة وفاعلية أداء إدارة المراجعة الداخلية.
- تقوم لجنة المراجعة بالتنسيق بين عمل المراجعين الخارجيين والداخليين مما يؤدي إلى تحسين الاتصال بين الفريقين.

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها تعميق قاعدة المعرفة لدى أعضاء لجان المراجعة بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية من خلال تنمية الجانب التعليمي والتدريب يضمن أنشطة لجان المراجعة وتطوير التقارير السنوية للبنوك التجارية من خلال الإيضاح والعلانية التامة عن تكوين لجان المراجعة في التقارير السنوية للبنوك التجارية كوسيلة لتحسين الصورة العامة للبنك من ناحية، وتحسين مصداقية الإفصاح المالي واستقلالية مراجع الحسابات من ناحية أخرى.

7. دراسة محمود الصوص الجامعة الاسلامية غزة 2012 بعنوان "مدى فاعلية دور لجان المراجعة

في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي دراسة تطبيقية على البنوك العاملة بفلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات المراجعة الداخلية والخارجية في البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر المراجعين الداخليين ومراجعي الحسابات الخارجيين ومفتشي سلطة النقد على تلك البنوك.

وكان من أهم نتائج الدراسة أنه يتوفر بشكل عام في أعضاء لجان المراجعة الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم المراجعة الداخلية والخارجية مع وجود التزام إلى حد ما بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة حسب اللوائح والتعليمات، بالإضافة إلى وجود آليات عمل معينة تقوم بها لجان المراجعة في البنوك أثناء تنفيذ مهامها.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تحديد مفاهيم الاستقلالية، وعلى سلطة النقد الفلسطينية أن تضع شروطا واضحة ومحددة للاستقلالية وما ينطوي عليها من متطلبات، بالإضافة إلى ضرورة أن يتضمن التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية المنشورة من قبل البنوك في نهاية الفترة

المالية تقريراً عن المهام التي أنجزتها لجان المراجعة خلال السنة، كما يجب أن يتضمن ميثاق لجان المراجعة المهام والصلاحيات بحيث يكون مصدر قوة وسلطة لأعضاء اللجنة لممارسة دورها بفاعلية حتى لا يكون مجرد دليل بالمهام المطلوبة فقط والتأكيد على تنمية قدرات أعضاء لجان المراجعة في الأمور المالية والفنية وإكسابهم المهارات البنكية المختلفة واللازمة لتدعيم دورهم المنوط بهم في هذا المجال.

8. دراسة عفاف إسحق أبو زر -جامعة عمان العربية بعنوان "تأثير دور لجان التدقيق في إدراك مخاطر أعمال الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان دراسة ميدانية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير لجان المراجعة في إدراك مخاطر أعمال الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، ولتحقيق الهدف استندت الدراسة إلى أربعة أسئلة بحثية، استتبعها صياغة أربعة فرضيات سعت الدراسة إلى اختبار مدى صحتها، اعتمدا على مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة للاختبار والتحليل والتفسير المنهجي، ولقد أوضحت نتائج الدراسة إلى وجود فروق جوهرية في مجال اثر لجان المراجعة على مخاطر الأعمال بين الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط قوية وطردية وذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة ومخاطر الأعمال بهذه الشركات، فضلا عن الوصول إلى أهم المتغيرات المصاحبة للجان المراجعة تأثيرا وتفسيرا لمخاطر الأعمال بتلك الشركات، وقد وصت الدراسة في إطار ذلك، بضرورة إعادة النظر في أدوار لجان المراجعة لأغراض خفض مخاطر الأعمال بالشركات المساهمة العامة.

9. دراسة حساني عبد الحميد أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر -3-2015 بعنوان " أهمية وجود لجان المراجعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الاتجاه الدولي نحو تعزيز حوكمة المؤسسات"

هدفت هذه الأطروحة إلى تحليل وتحديد دور لجان المراجعة في تحقيق التطبيق الفعال لحوكمة المؤسسات وذلك من خلال التعرف على المقاربة الجديدة للرقابة بعد الفضائح المالية في المؤسسات العالمية وتحليل أهم الإصدارات المهنية والتشريعات والقوانين في الدول الكبرى، وذلك لتحديد الآليات الخاصة بتحقيق فاعلية ضوابط الرقابة الداخلية وتحديد الأدوار والمسؤوليات المرتبطة بذلك.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن المشرع الجزائري لم يقيم بدوره حتى الآن بخصوص حث أو فرض تكوين لجان المراجعة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، مما يجعل عملية تكوينها أمر اختياري، في المقابل الدول المتقدمة في هذا المجال حددت إرشادات حول كيفية إنشاء هذه اللجان.

10. دراسة (طاشكندي، 1996م).

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية السعودية والتعرف على العوامل المؤثرة على ربحيتها. وقد شمل مجتمع الدراسة البنوك التجارية السعودية، ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة تم الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل، كما اعتمدت الدراسة على بيانات التقارير السنوية للقوائم المالية للبنوك التجارية السعودية خلال الفترة من 1988م إلى 1994م، وقد تم معالجة وتحليل البيانات باستخدام برنامج EXCEL و برنامج SPSS واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل المالي بالنسب المالية - لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية السعودية، بينما تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي من خلال تحليل الانحدار المتعدد للتعرف على العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية السعودية.

وأهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- ارتفاع سيولة البنوك التجارية السعودية وسعيها المستمر إلى دعم مواقف السيولة تحسبا لأي ظروف اقتصادية متوقعة وغير متوقعة.
- إن زيادة إنتاج البنوك التجارية السعودية للقروض من أصولها المتاحة أدى إلى زيادة قدرتها على تكوين الدخل من أصولها.
- إن أهم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية السعودية تتمثل في صافي هامش الفائدة، نفقات التشغيل إلى الأصول، نسبة الانتشار الحصة السوقية من الودائع، ومعدل إقراض الودائع.

11. دراسة حسين صادق راشد الشمري 2010 "استراتيجية إدارة المخاطر وأثرها على الأداء المالي

للمصارف التجارية.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر إدارة المخاطر بأنواعها المختلفة أداء المصارف العراقية الخاصة، وقد تم اختيار عينة من المصارف العراقية الخاصة لقياس المخاطر المصرفية الرئيسية والمتمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال وأثرها على الأداء المالي، حيث استخدمت المؤشرات الآتية للدلالة على الأداء المالي: العائد على الأصول العائد على حقوق الملكية، ومضاعف

الملكية. وركزت الدراسة على أن إدارة المخاطر أصبحت تتخذ أبعاداً أكثر شمولاً، وذلك بسبب تطور البيئة المصرفية التي أدت بدورها إلى ظهور أنواع جديدة من المخاطر، وأن الإدارة السليمة للمخاطر تستوجب وجود إطار جيد للحوكمة، وقياس دقيق للمخاطر، كما أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من بينها: ضرورة تبني المصارف الاستراتيجية واضحة في إدارة المخاطر بشكل يعمل على رفع مستوى الأداء وتقوية المراكز المالية لها وتطوير نظم الرقابة الداخلية من حيث الأساليب والأدوات الرقابية الوقائية والعلاجية.

12. دراسة فاطمة بشير قره فلاح 2018، أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر المخاطر المالية والتشغيلية على الربحية المصرفية في البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا، ولتحقيق هذا الهدف تم جمع البيانات نصف السنوية لعينة مكونة من عشرة بنوك تقليدية خاصة في سوريا وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 2009 و2015، وجمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من القوائم المالية للبنوك المدروسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية من جهة وربحية البنوك من جهة أخرى، بالمقابل أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية والربحية.

13. دراسة (جوابرة، 2008) بعنوان: "إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية."

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أنواع المخاطر الائتمانية (السيولة، والتشغيلية ورأس المال) التي تتعرض لها البنوك التجارية الأردنية من خلال الاستراتيجيات التي تتبعها في إدارة هذه المخاطر وفقاً لمعايير بازل 2 في أنواع هذه المخاطر المختلفة. وأجريت هذه الدراسة على أربعة بنوك أردنية ضمن فترة زمنية امتدت ما بين (1995) (2007) استخدمت أسلوب تحليل النسب المالية المعتمد على الانحدار الخطي لتحليل بيانات تلك الدراسة.

وأظهرت هذه الدراسة بالاعتماد على النتائج المعتمدة على تحليل النسب المالية أن للبنوك القدرة على مواجهة بعض أنواع المخاطر وأظهرت أيضاً أنه توجد علاقة إحصائية بين المخاطر المجتمعة والمخاطر المصرفية الكلية. وأظهرت النتائج أن المخاطر الائتمانية والسيولة أكثر نوعي مخاطر تؤثر على المخاطر المصرفية الكلية وأن المخاطر التشغيلية أقل تأثيراً بالنسبة لبقية المخاطر.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

تتفق الدراسات السابقة وموضوع هذه الدراسة في أهمية لجان المراجعة في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك ودورها في تحسين الأداء المالي للبنوك، كما تتفق أيضا معها في استخدام منهج البحث حيث اعتمدت معظمها على المنهج التحليلي والوصفي،

ما يميز هذه الدراسة التي نحن بصددھا عن سابقتها أنها تدرس دور لجان المراجعة في تحسين نظام الرقابة الداخلية وتعزيز فعالية المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، وأثر كل ذلك على فعالية إدارة المخاطر وذلك من خلال بيان أثر مختلف المهام والمسؤوليات التي تلعبها هذه اللجان على مستوى المؤسسة، كما أن نطاق الدراسة يقع في المملكة العربية السعودية ويخص قطاع حيوي ومهم وهو البنوك التجارية.

المنطلقات النظرية للدراسة:

1) مفاهيم أساسية حول المخاطر

أ) تعريف الخطر

لا يوجد تعريف محدد للخطر، حيث تعددت التعاريف من طرف مختلف المنظمات والهيئات المتخصصة في مجال المراجعة وإدارة المخاطر والجودة، حيث وحسب تقرير لجنة COSO فإن الخطر هو "إمكانية وقوع حدث له تأثير سلبي على تحقيق الأهداف"، من جهة أخرى وحسب معيار ISO 31000 للجودة والمتعلق بإدارة المخاطر فإن الخطر هو "تأثير حالة عدم التأكد على الأهداف" كما عرف الخطر على أنه "مفهوم يستخدم للتعبير عن حالة عدم التأكد المتعلقة بالأحداث و/أو النتائج المتوقعة والتي يمكن أن تؤثر بشكل ملموس على أداء المؤسسة وتعمل على منع تحقيق المؤسسة أهدافها (سعيد، 2016/2017).

من خلال ما سبق يمكن القول إن المخاطر لها علاقة بالأهداف، حيث أنها تمثل احتمال وقوع حادث يؤثر عليها.

ب) أسباب المخاطر البنكية

هناك عدة عوامل تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك نذكر منها ما يلي: (سعيد، 2016/2017 الصفحات 3-4).

- العولمة المالية والتحرير المالي المصرفي فلم يعد أحد بمعزل عن المخاطر حيث يمكن أن يتعرض لها كل الأطراف ضمن النظام الاقتصادي والمالي العالمي
- بروز مفهوم الابتكار والهندسة المالية مما أدى إلى تعقيد المحيط الذي تنشط فيه البنوك وهذا ما ساعد على زيادة حالات عدم التأكد؛
- الاستعمال المفرط للمشتقات المالية بكل أنواعها خاصة عندما تستخدم لغرض المضاربة وتحقيق الربح وليس للتحوط من المخاطر؛
- نوع السياسة النقدية والأدوات المعتمدة لإدارة الكتلة النقدية.
- توسع البنوك في الأعمال خارج الميزانية وتوجهها إلى أسواق المال أدى إلى زيادة تعرضها لآزمات السيولة إضافة إلى مخاطر معدل الفائدة ومخاطر سعر الصرف والتضخم.

ت) أنواع المخاطر البنكية

يمكن تقسيم المخاطر البنكية إلى ما يلي: المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية

1- **المخاطر المالية:** وهي تلك المخاطر المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات بالبنوك، وتعتبر المخاطر المالية مقياس نسبي لمدى تقلب العائد المنتظر تحقيقه مستقبلاً، أو هي مقدار الخسارة الناتجة عن تغيرات غير مؤكدة، أي أن الخطر المالي هو: التقلب المحتمل في النواتج بما يخلف خسائر قابلة للقياس الكمي. (بن سراج، 2018 ص 107-106).

2- **المخاطر التشغيلية:** وهي المخاطر المباشرة وغير المباشرة المتولدة عن الخسائر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية، بمعنى أنها ناتجة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية، الأنظمة والعاملين بالبنك. (معمري وأية عكاش، 2018 صفحة 2).

2) إدارة المخاطر

أ) مفهوم إدارة المخاطر:

أما فيما يخص إدارة المخاطر فعرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية على أنها "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدتها، وقياسها ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر (أبو حميد، 2008).

يُعرف penny إدارة المخاطر المالية على أنها "استخدام أساليب التحليل المالي وكذلك الأدوات المالية المختلفة، من أجل السيطرة على مخاطر معينة وتدنيهاً آثارها غير المرغوبة على المؤسسة، ويرى أنه يمكن تسمية هذه العملية إدارة الخسائر المحتملة" (شلالى وقاشي، 2013).

تعرف أيضاً على أنها " الأسلوب العلمي لتحديد الأخطار التي يتعرض لها الفرد أو المنشأة أو المشروع، وتصنيفها وقياسها ثم اختيار أنسب الوسائل لمواجهتها أو لمواجهة الخسائر المترتبة عليها بأقل تكلفة ممكنة" (سعيد، 2015).

وبالتالي، يمكن القول إن إدارة المخاطر " هي مجموعة من الإجراءات الإدارية التي تهتم بتحديد مختلف المخاطر المصرفية وقياسها ومراقبتها وكذا الرقابة عليها من خلال أسلوب علمي ومن ثم اختيار

أنسب الوسائل التي من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة، وذلك باستخدام أساليب التحليل المالي وكذلك الأدوات المالية المختلفة".

(ب) أهمية إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر طريقة فعالة للغاية لإدارة المواقف الحرجة وبناءً على ذلك، يتم اتخاذ تدابير إيجابية لتقليل عواقب تحقق المخاطر، تتمثل أهمية إدارة المخاطر في المصارف فيما يلي (زرارقي، 2012).

- تقدير المخاطر والاحتياط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف.
- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناء عليها تشكيل خطة وسياسة واتخاذ قرارات التسعير.
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية.
- مساعدة المصرف على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً للمقترحات لجنة بازل.

(ت) مهام إدارة المخاطر

يمكن إبراز مهام إدارة المخاطر في العناصر التالية (حفصي والهلة، 2015):

- وضع استراتيجية وسياسة لإدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر الوحدات العمل والعمل على إنشاء بيئة ملائمة.
- التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر. بناء الوعي الثقافي داخل المؤسسة، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهتها.
- إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح.
- اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي.
- تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى.
- قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة
- اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة.

ث) خطوات إدارة المخاطر

تقوم إدارة المخاطر المصرفية على مجموعة من الخطوات أو المراحل، والتي تلعب دورا هاما في مواجهة المخاطر.

حيث تتمثل هذه المراحل فيما يلي: (حفصي والهلة، 2015).

- تحديد الأهداف والغايات لإدارة المخاطر.
- التعرف على المخاطر وتحديدتها.
- تحليل المخاطر
- تقييم المخاطر.
- دراسة البدائل واختيار الأسلوب.
- تنفيذ القرار أو معالجة المخاطر.
- التقييم والمراجعة

ج) استراتيجيات إدارة المخاطر

هناك مجموعة من الاستراتيجيات التي تستخدم في عملية إدارة المخاطر سنوردها كما يلي (حماد، 2003)

- 1- استراتيجية الاحتفاظ بالمخاطر وتعني قبول المخاطر الموجودة حاليا والإبقاء على حالة الأعمال بشكل اعتيادي وتعود أسباب ذلك إلى قابلية المؤسسة واستعدادها لحدوث تلك المخاطر، أو أن نتيجة المخاطر منخفضة، أو الاثنين معا (Prapawadee, 2009)، (p10) ويتم الاحتفاظ بالمخاطر عندما تكون في مستوى مقبولو وعندما تكون المخاطر تحت خط السماح، ويكون قرار المنظمة بشأنها هو الإبقاء عليها وتتضمن المخاطر التي لا يمكن نقلها أو التأمين عليها.
- 2- استراتيجية تجنب المخاطر وتعني اتخاذ القرار بالانسحاب أو عدم الدخول بالأعمال الارتفاع مخطرها، أو إزالة الأنشطة المسببة للمخاطر، تحويل المخاطر (Nam Cao 2007) (Nguyen). ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر إلا أنه قد يحرم المجتمع من إنتاج سلع أو تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة.

3- استراتيجية تحويل المخاطر وتعني تحويل الخسائر إلى جهة خارجية مستعدة لتحملها، من خلال تقاسم المؤسسة عبء الخسارة والأرباح مع طرف آخر، ويتم ذلك من خلال عدة أساليب تتمثل في التأمين والترتيبات التعاقدية، أو الاستعانة بمصادر خارجية، ويتم ذلك لجميع المخاطر أو لجزء منها (العنزي، الدليمي، 2015).

4- استراتيجية تقليل المخاطرة إن استراتيجية تقليل المخاطر تتم باتخاذ الإجراءات للحد من احتمالات حدوث المخاطر وتأثيراتها السلبية، من خلال الوسائل التي تؤثر في تقليل الخسارة، حيث تتم من خلال العمل على منع وقوع الخطر كلياً أو تقليل فرص وقوعه أو التخفيف من حدة نتائج تحقيق الخطر أو التحكم به من خلال الحد من معدل التكرار وتخفيض درجة الخطورة، وذلك باستخدام وسائل وقاية مختلفة (السباعوي، 2003).

3) ماهية لجان المراجعة

بدأ مصطلح لجان المراجعة في الظهور في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي عندما قامت لجنة تداول الأوراق المالية SEC بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة تكون من الأعضاء غري التنفيذيين لمجلس الإدارة تكون مهمتها تعيني المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وجاء ذلك إثر الأزمات المالية التي تعرضت لها المؤسسات الأمريكية في تلك الفترة والتي نتجت عن تلاعب الشركات في تقاريرها المالية (زين 2014، ص 41).

أ) مفهوم لجان المراجعة

نظراً لما حظيت به لجان المراجعة من اهتمام سواء على مستوى الهيئات أو الباحثين في علم الاقتصاد فقد تعددت تعاريفها وتباينت بتباين وجهات النظر إليها، حيث عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين عام 1992م على أنها لجنة مكونة من مدراء المؤسسة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة وتعد لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة وتتخصص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المراجع الخارجي ونطاق ونتائج المراجعة وكذلك تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر، فيما عرفها قانون (Sarbanes Oxley) بأنها اللجنة التي يضعها مجلس الإدارة بغرض الإشراف على المحاسبة وعملية إعداد القوائم المالية ومراجعتها (Hopkins, 2009) وعرفت أيضاً بأنها لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مدراء غير مكلفين

بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية، ومن أهم أعمالها مراجعة القوائم المالية، وكذلك التأكد من مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والمحاسبية للمؤسسة، ونتائج المراجعة من قبل المراجع الداخلي والخارجي، وإعطاء التوصيات بشأن ترشيح وتحديد أتعاب المراجع الخارجي (الرحيلي، 2008، ص 193).

ب) مسؤوليات لجان المراجعة

مما لا شك فيه أن التوضيح الدقيق للمسؤوليات لجنة المراجعة يؤدي إلى زيادة الوعي لدى أعضائها، وفي نفس الوقت إبرازها إلى الأطراف الأخرى التي تتعامل مع اللجنة مثل إدارة المؤسسة والمراجع الخارجي والمراجعين الداخليين بالشكل الذي يؤدي إلى عدم تداخل هذه المسؤوليات بين الأطراف المختلفة (سليمان، 2006، ص 161)، حيث حدد معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين في نشرته الصادرة في سنة 2005م عددا من المسؤوليات التي تقع على عاتق لجان المراجعة من أهمها: (يس 2006، ص 63).

- التحقق من كفاية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمؤسسة.
 - مراجعة السياسات المالية والمحاسبية للمؤسسة.
 - تحديد مصادر الخطر وكيفية إدارته من إدارة المؤسسة.
 - التحقق من التزام جميع العاملين بالقوانين واللوائح والنظم والقرارات المنظمة للعمل بالمؤسسة.
 - التحقق من الالتزام بالمعايير الأخلاقية.
 - توفير الاستقلالية لكل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي.
- ولقد أشار تقرير لجنة (Cadbury) إلى أن مهام لجنة المراجعة يتم تحديدها في ضوء احتياجات المؤسسة (Cadbury, 1992, 73) لكنها يجب أن تتضمن عادة ما يلي
- النظر في تعيين المراجع الخارجي وأتعابه وأي تساؤلات حول الاستقالة أو الاستغناء عن المراجع.
 - مناقشة المراجع الخارجي قبل قيامه بالمراجعة حول طبيعة ومجال المراجعة، وضمان التنسيق في حالة قيام أكثر من مؤسسة مراجعة بالعملية.
 - مراجعة القوائم المالية السنوية ونصف السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة.
 - مناقشة المشاكل والتحفظات التي تنشأ عن المراجعة المؤقتة والنهائية والأمور التي يأمل المراجع أن يناقشها في غياب الإدارة.

- مراجعة خطاب المراجع الخارجي الموجه للإدارة ورد الإدارة عليه.
- مراجعة قوائم نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة قبل التصديق عليها من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة برنامج المراجعة الداخلية لتأكيد التنسيق بين المراجعين الداخليين والخارجيين.
- الأخذ في الاعتبار نتائج أي تحقيقات داخلية وردود الإدارة عليها.
- الأخذ في الاعتبار أي موضوعات أخرى يحددها مجلس الإدارة.

(4) دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر

إن دور لجان المراجعة قد تطور تدريجيا حيث تقليديا كان تركيز لجنة المراجعة على العناصر التاريخية من خلال فحص المعلومات المالية اللازمة لإعداد القوائم المالية، ولكن في ظل تطور المخاطر المالية لم يعد كافيا تركيز لجان المراجعة على الماضي، بل تحول التركيز الأكبر نحو المستقبل، وذلك من خلال التركيز على التغيرات التنظيمية التي قد تؤثر على الرقابة الشاملة وعمليات إدارة المخاطر، كما يجب أن تلعب لجنة المراجعة أيضا دورا وقائيا في نظام الرقابة وإدارة المخاطر والتأكد من توجيه الاهتمام نحو آليات الرقابة والسياسات التي تمنع الكوارث المالية والتشغيلية (أمين 2010، ص 254)

وفضلا عن الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تفعيل وظيفتي المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية وتقييم نظم الرقابة الداخلية والإشراف والرقابة عن القوائم المالية وفحصها فإنه يقع على عاتقها دعم وتفعيل إدارة المخاطر من خلال نشاطات إضافية تتعلق بالإشراف على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة وذلك من خلال النقاط التالية (حمادة 2010، ص 107):

- الإشراف على إدارة المخاطر.
- مساعدة الإدارة في تصميم استراتيجية إدارة المخاطر تبعا لأنواع المخاطر المختلفة.
- تقدير مخاطر الاحتيال في كل مستوى من مستويات الإدارة.
- المساهمة في فهم المخاطر الاستثمار الفرص وتخفيف حالة عدم التأكد.
- فهم العلاقة بين إدارة المخاطر ككل والقوائم المالية.
- تقييم كفاية الرقابة على المخاطر بما فيها المخاطر الخارجية كما تقوم لجان المراجعة أيضا بالتحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بما يحقق أغراض المؤسسة ويحمي مصالح

المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة مقبولة من خلال ما يلي: (زعباط، 2018، ص 161-60)

- دراسة أنظمة الرقابة الداخلية للتحقق من فعاليتها والعمل على تحسينها وتطويرها باستمرار، وتقديم الاقتراحات الملائمة بهذا الشأن بصورة تؤدي إلى زيادة فعالية وجودة عملية الرقابة الداخلية.
- تابعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية ونظم العمل والتحقق من أن هذه النظم توفر الضمانات الكفيلة بمنع حدوث الأخطاء والمخالفات.
- دراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير النظم المحاسبية والإجراءات المالية والإدارية وإجراءات المراجعة الداخلية، واقتراح التعديلات الواجب إدخالها على هذه الجوانب.
- تلقي وفحص الرد على مراجع الحسابات للجنة بشأن أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية.

المنهجية وطرق البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي قصد دراسة مفهوم كل من إدارة المخاطر، لجان المراجعة الداخلية والخارجية، وكذا الأسلوب التحليلي قصد دراسة العلاقة بين لجان المراجعة وفعالية إدارة المخاطر وتحليل دور لجان المراجعة في تفعيل إدارة المخاطر على مستوى البنوك التجارية بالمملكة من خلال الأنشطة التي تقوم بها.

أدوات الدراسة:

سوف تعتمد الباحثة على مراجع متنوعة من كتب ومذكرات وتقارير ومجلات، مواقع الأنترنت للحصول على مختلف المعلومات التي تخص الجانب النظري. اما الجانب التطبيقي فسوف تستخدم الباحثة الاستبانة كأداة لجمع معلومات الدراسة من المبحوثين، ثم تحليلها بواسطة البرنامج الاحصائي SPSS.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصر البحث على دراسة واقع لجان المراجعة ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية.
- **الحدود المكانية:** سيجرى البحث على البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمانية :** تعزم الباحثة على اجراء البحث خلال العام 2024م.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- أبو حميد، موسى عمر مبارك (2008). مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل ... أطروحة دكتوراه استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 2008، ص 19
- أمين السيد احمد لطفي. (2010). المراجعة وحوكمة الشركات". الدار الجامعية. مصر.
- حسن، كمال عبد السلام علي. (2016) دور المراجع في تفعيل مدخل المراجعة علي أساس المخاطر في القطاع المصرفي: مع دراسة تطبيقية.
<https://api.semanticscholar.org/CorpusID:211778810>
- حفصي، رشيد والهلة، محمد(2015) البنوك بين متطلبات الربحية وتحديات المنافسة والمخاطر الملتقى الوطني الثاني حول: الأساليب الحديثة القياس وإدارة المخاطر المصرفية الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية 2015 جامعة غرداية.
- حمادة رشا، (2010) دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 26 (02) 87-118.
- حمد مصطفى سليمان. (2006) " حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- خديجة سعيدي. (2016/2017). "إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقاً لمتطلبات لجنة بازل-دراسة حالة البنوك الإسلامية-". أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم المالية والمصرفية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.
- دراسة اباد سعيد محمود الصوص، مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي دراسة تطبيقية على البنوك العاملة بفلسطين مذكرة ماجستير الجامعة الإسلامية غزة، 2012، ص 14

- زرارقي، هاجر (2012) إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، 2012، ص 77
- زعباط لطفي. (2018). "الدور الحكومي لمهنة التدقيق". مجلة المستقبل الاقتصادي. 06. 62-51
- السباعوي. محمد مصطفى. (2003) "تطور الفكر الإداري". مطبعة أبو وطفة. غزة. فلسطين.
- سعيد، حمزة علي (2015) الأساليب الإحصائية الكمية المستخدمة في قياس الاستقرار المالي وإمكانية تطبيقها في الجزائر الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية -الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية 2015 جامعة غرداية، الجزائر، ص 60.
- شلالي، عبد القادر وقاشي، علال (2013) مدخل استراتيجي الإدارة المخاطر المالية الملتقى الدولي الأول حول: إدارة المخاطر المالية وأثرها على 5 اقتصاديات دول العالم 2013، جامعة البويرة، الجزائر، ص 40.
- عبد الله، عبد الباقي عبد الله بابكر، وعثمان، عبد الرحمن عادل خليل. (2017). دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/839333>
- العنزي سعد على حمود. الدليمي عراك عبود عمري (2015) "تأثير إدارة المخاطر وفوائدها في المنظمات، مدخل نظري تحليلي"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 07، العدد 13، ص 569-583 :
- عوض بن سلامة الرحيلي. (2008) "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات. حالة السعودية". مجلة جامعة الملك عبد العزيز. الاقتصاد والإدارة 22 (01) .
- مراجعة فعالية لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق إطار COSO في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ص 393-1410-مجلة رؤى اقتصادية. جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائري المجند 00 العدد 02 ديسمبر 2019
- يس عمرو. " دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات". ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة. الفترة من 19-23 نوفمبر 2006

- يونس زين. (2014). " أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية ودورها في تدعيم استقلالية مراجع الحسابات". مجلة رؤى اقتصادية. 06- 33- 47 .

ثانياً: المراجع الاجنبية

- Hopkins Bruce R., Gross Virginia C. (2009) "Nonprofit Governance", Edition Wiley.
- Booth, James R. and Booth, Lena Chua (2004), Deposit insurance and specialization in commercial bank lending, Review of Financial Economics, 13, pp.165-166.
- Nam Cao Nguyen, "Risk management strategies and decision support tools for dry land farmers in southwest Queensland, Australia', A thesis Submitted for degree of Doctor of Philosophy at the University Of Queensland, Gatton,2007p Cadbury Committee,(Dec 1992) "the Financial Aspects of Corporate Governance", Gee, London.
- Prapawadee Na Ranong. (2009). , "Critical success factor for effective risk managment procedures in financial industries", Master Thesis in Thailand, Umea Universty